الطلب على الواردات المصرية من القمح

جابر عبدالعاطى محمد

قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية – كلية الزراعة – جامعة دمنهور

الملخص : على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لزيادة الإنتاج من القمح ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي منه إلا أن قيمة الواردات منه تتزايد عامًا وراء الآخر، وقد انعكس ذلك في زيادة الأعباء على ميزان المدفوعات المصري حيث تحتل مصر المرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث كمية وارداتها من القمح في متوسط الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣) .

وتتمثل مشكلة البحث في اختلال العلاقة الإنتاجية الاستهلاكية للقمح في مصر، وما ترتب عليها من تزايد الواردات منه من حوالي ٤,٨٩ مليون طن بلغت قيمتها حوالي ٧١٢,٣٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١٢,٢٥ مليون طن بلغت قيمتها حوالي ٤٩٥١ مليون دولار عام ٢٠١٣.

وقد استهدفت تلك الدراسة التعرف على الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك القمح في مصر، وتطور الفجوة الغذائية والواردات المصرية منه، وتوزيعها الجغرافي، والتعرف على ملامح السوق الدولية لتجارة القمح، ومعرفة أهم العوامل ذات التأثير على الواردات المصرية منه على مستوى مختلف أسواقه الاستيرادية، ووضع تصور للسياسات التي يمكن من خلالها تقليل الواردات المصرية منه .

ويتضح من الدراسة أن السوق الدولية للقمح يسودها سلوك احتكار القلة، وأما أهم الدول المنتجة للقمح على مستوى العالم هي الصين بأهمية نسبية ١٧,٢٩% من إجمالي إنتاج القمح على مستوى العالم في متوسط الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣) تليها الهند بحوالي ١٢,٨%، والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي ٨,٦%، وروسيا الاتحادية بحوالي ٧,٣%، وفرنسا بحوالي ٥,٦%، وكندا بحوالي ٤,١% يليها كل من باكستان، وتركيا، واستراليا، وأوكرانيا، وكازاخستان، والأرجنتين بحوالي ٣,٥٢%، ٣%، ٢,٨٩%، ٢,١٥%، ١,٦٦% على الترتيب، ثم تأتي مصر في المرتبة الثالثة عشر بأهمية نسبية ١,٢٤% من حيث إنتاج القمح على مستوى العالم، ورغم ارتفاع الأهمية النسبية لكل من الصين والهند في إنتاج القمح إلا أنه ليس لهما أهمية نسبية في تصديره.

كما تبين أن أهم الدول المصدرة للقمح على مستوى العالم هي الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية نسبية حوالي ١٩,٥٦% من مقدار الصادرات العالمية، يليها كل من: كندا، وفرنسا، واستراليا، وروسيا الاتحادية، وأوكرانيا، وكازاخستان، والأرجنتين، وتركيا، بأهمية نسبية بلغت نحو ١٣,٢%، ١٣%، ١١,٨%، ١٠,٨%، ٥,٥%، ٣,٧%، ٣,١%، ١,٩% لكل منهم على الترتيب.

كما تبين أن أهم الدول المستوردة للقمح هي مصر بأهمية نسبية حوالي ٦,٣% من مقدار الصادرات العالمية من القمح تليها كل من: إيطاليا، والجزائر، والبرازيل، واندونيسيا، واليابان، وأسبانيا، وهولندا، وكوريا، ونيجيريا، وتركيا، وألمانيا، وبلجيكا، وإيران، والمكسيك بأهمية نسبية بلغت حوالي: ٤,٥%، ٤,٤%، ٤,٢%، ٤%، ٣,٨%، ٣,٥%، ٣,٣%، ٢,٩%، ٢,٨%، ٢,٧%، ٢,٦% من إجمالي الواردات العالمية من القمح في متوسط الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣).

كما تبين من نتائج تحليل التباين بين متوسط أسعار استيراد مصر للقمح من مختلف أسواقه الاستيرادية خلال متوسط الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣) عدم وجود تباين معنوي عند المستويات المألوفة إحصائيًا بين تلك الأسعار، مما يشير إلى سيادة سوق احتكار القلة في التجارة العالمية للقمح.

كما تبين من الدراسة أن متوسط سعر استيراد القمح في مصر يفوق متوسط سعره العالمي، وأن أسعاره المحلية أعلى من أسعار استيراده، كما تبين من خلال تقدير التغير في أثر كل من سعر الواردات، وكميتها على قيمتها أن ٧٣,٧٦% من الزيادة في قيمة واردات مصر من القمح في متوسط الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) بالمقارنة بالفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) ترجع إلى أثر الزيادة في السعر وأن حوالي ٢٣,١٦% من تلك الزيادة يرجع إلى أثر الزيادة في كمية الواردات، وأن حوالي ٣,٠٨% من إجمالي الزيادة في قيمة واردات القمح يرجع إلى التأثير المطلق لتداخل كل من الكمية والسعر.

كما تبين من نتائج تقدير دالة الطلب الإجمالية على الواردات المصرية من القمح خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) أن عدد السكان وسعر صرف الدولار بالجنيه المصري هي أهم المتغيرات ذات التأثير على كمية الواردات، حيث تبين من تقدير معاملات مرونة تلك المتغيرات أن تغيرًا مقداره ١٠% زيادة في عدد السكان يترتب عليه زيادة كمية واردات القمح بنحو ٢٦,٧% وأن زيادة سعر صرف الدولار بالجنيه المصري بنسبة ١٠% يترتب عليه انخفاض مقدار الواردات من القمح بنحو ١,٩%.

كما يتضح من تقدير دوال الطلب على الواردات المصرية من القمح على مستوى أهم أسواق استيراده وجود تأثير للنسبة السعرية بين الدول المتنافسة في تصدر القمح لمصر على إحلال مصر لوارداتها من دولة على حساب الأخرى، وقد ثبت معنوية تلك العلاقة على واردات مصر للقمح من كل من روسيا الاتحادية، واستراليا، كما تبين من إشارة متغير الزمن في دالة الطلب على واردات مصر من القمح على مستوى مختلف الدول المصدرة لمصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) الاتجاه التزايدي لواردات مصر من كل من: روسيا الاتحادية، والأرجنتين، والاتجاه التناقصي لواردات مصر من القمح من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واستراليا.

كما يتضح من تقدير معامل التركز الجغرافي لواردات مصر من القمح تركز تلك الواردات من سبعة دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والأرجنتين، وفرنسا، واستراليا، وأوكرانيا، وكندا.

وفيما يتعلق بتقدير الاحتياجات المستقبلية من واردات مصر من القمح فقد أوضحت الدراسة أن البديل الذي يمكن أن يؤدي إلى تقليل حجم الواردات مستقبلاً هو البديل الذي افترضت فيه الدراسة خفض متوسط الاستهلاك الفردي من القمح إلى حوالي ١٥٠ كيلو جرام في السنة في ظل افتراض ثبات معدلات نمو الإنتاج والاستهلاك على ما هي عليه خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣) حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في ظل افتراضات هذا البديل إلى نحو ٧٠% خلال الأعوام المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠، وأن كمية الواردات ستنخفض إلى حوالي ٤ مليون طن سنوياً.

وفيما يتعلق بوسائل تقليل فجوة القمح والحد من كمية وارداته أوضحت الدراسة أهمية إحلال الأصناف المستحدثة ذات الإنتاجية العالية من القمح محل الأصناف التقليدية ذات الإنتاجية المنخفضة، والتي تمثل إجمالي المساحة المنزرعة بها حوالي ٢٦,٥% من إجمالي مساحة القمح، وكذلك أهمية إحلال القمح محل مساحة البرسيم التي تمثل مساحة زائدة عن متطلبات التغذية الحيوانية الموصى بها، والتي تبين أنها تمثل نحو ٣٠% من المساحة المنزرعة بالبرسيم ؛ حيث يؤدي ذلك الإجراء الأخير إلى تقليل حجم واردات القمح بنحو ١٤,٧% هذا بجانب تقليل فاقد القمح في مراحل الإنتاج والتسويق والتصنيع الذي تبين ارتفاع معدلاته في القمح ، وأخيرًا أهمية تعديل نسب استخراج دقيق القمح وخلط دقيق القمح بدقيق الذرة.

تمهيد:

تعتبر محاصيل الحبوب بصفة عامة ومحصول القمح بصفة خاصة من المحاصيل الرئيسية والإستراتيجية في مصر ودول العالم أجمع حيث تؤثر على القرار الاقتصادي والسياسي لأي دولة.

وتعد مشكلة الفجوة الغذائية من القمح من أهم المشكلات الإستراتيجية في مصر بسبب الزيادة السكانية المضطردة والتي فاقت كثيراً معدلات الزيادة في إنتاج الكثير من أنواع الطعام، كما تمثل تلك الفجوة عائقًا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أنه على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج من القمح ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي منه إلا أن قيمة الواردات منه تتزايد عامًا بعد آخر، وقد انعكس ذلك في زيادة الأعباء على ميزان المدفوعات المصري وما ترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على تحقيق التنمية الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى أن الاعتماد على الاستيراد يؤدي إلى كثير من المخاطر في ظل تركز صادرات القمح العالمية في عدد محدود من الدول وما يمثله ذلك من زيادة درجة التبعية الاقتصادية لمصر للدول المصدِّرة، لاسيما وأن مصر تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم في استيراد القمح وذلك في متوسط الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، (www.comtrade.un.org) وهو ما يشير إلى احتمال تعرضها لمخاطر الأسواق الدولية للحبوب والناجمة عن ظروف العرض والطلب العالمي مما يؤدي إلى ضعف قدرتها على تأمين احتياجاتها الغذائية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في اختلال العلاقة الإنتاجية الاستهلاكية للقمح في مصر وما ترتب عليها من تزايد مقدار الفجوة الغذائية، وكذلك تزايد مقدار الواردات المصرية من القمح من حوالي ٤,٨٩ مليون طن عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١٢,٢٥ مليون طن عام ٢٠١٣، وتزايد قيمة تلك الواردات من حوالي ٧١٢,٣٣ مليون دولار إلى حوالي ٤٩٥١ مليون دولار خلال نفس العامين، (www.comtrade.un.org). وقد تواكبت تلك الزيادة في حجم الواردات المصرية من القمح في السنوات الأخيرة مع توجيه الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للقمح ومن أهمها: الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل جزء ليس بقليل من إنتاجها من القمح إلى إنتاج الوقود الحيوي كبديل للبترول المستورد نتيجة ارتفاع أسعار استيراده وهو ما انعكس على ارتفاع أسعار استيراد القمح في السنوات الأخيرة الأمر الذي انعكس بدوره على الميزان التجاري المصري حيث تستورد مصر أكثر من ٤٠% من احتياجاتها من القمح، (عبد الراضي، ٢٠٠٨).

أهداف البحث:

يهدف البحث إلي تحقيق مجموعة الأهداف الرئيسية التالية:

١- التعرف على الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك القمح في مصر وتطور الفجوة الغذائية منه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣).

٢- تطور الواردات المصرية من القمح وأسواقها العالمية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، والتعرف على العوامل ذات التأثير على قيمة تلك الواردات.

٣- التعرف على المتغيرات ذات التأثير على واردات مصر من القمح من خلال تقدير دالة الطلب الإجمالية على الواردات المصرية من القمح.

٤- التعرف على العوامل ذات التأثير على التوزيع الجغرافي لواردات مصر من القمح من خلال تقدير دوال الطلب على الواردات المصرية منه في أهم أسواقه الاستيرادية.

٥- وضع تصور للسياسات البديلة التي يمكن من خلالها تقليل حجم الواردات المصرية من القمح وآثارها الاقتصادية.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

استندت الدراسة بجانب استخدام أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالواردات المصرية من القمح إلى استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية، والتي تمثلت في كل من نموذج

التجزئ، وهو أحد أساليب الأرقام القياسية، والتي تعتبر أداة إحصائية تحليلية للتعبير الكمي عن أثر كل من كمية وسعر الواردات المصرية من القمح على قيمة الواردات منه، كما استندت الدراسة إلى تقدير معدل الاختراق الاستيرادي كأحد الأساليب الرياضية، والذي أمكن من خلاله قياس درجة اعتماد الاستهلاك المصري من القمح على مختلف الأسواق الاستيرادية، وكذلك تقديرات معامل جيني هيرشمان، وهو أحد الأساليب الذي أمكن من خلاله قياس درجة التركز الجغرافي للواردات المصرية من القمح في مختلف الأسواق الاستيرادية.

كما استندت الدراسة إلى أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لقياس الاتجاهات العامة والتأثيرات الانفرادية لمختلف المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بمجال الدراسة، وكذلك أسلوب الانحدار المتعدد، الذي أمكن من خلاله التعرف على محددات الطلب على الواردات المصرية الإجمالية من القمح من مختلف الأسواق الاستيرادية، وكذلك التعرف على محددات الطلب على مستوى كل من أهم أسواقه الاستيرادية وكذا أسلوب تحليل التباين الذي أمكن من خلاله معرفة مدي معنوية فروق أسعار استيراد مصر من القمح من أهم أسواقه وقد اقتصر عرض النتائج على أفضل النماذج المقدرة من الوجهة الإحصائية، والتي تتفق مع المنطق الاقتصادي.

وقد استندت الدراسة إلى البيانات الثانوية التي أمكن الحصول عليها من مختلف مواقع الشبكة الإلكترونية للمعلومات، بالإضافة إلى نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ونشرات وزارة التخطيط ، وقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة، ومختلف الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بمجال الدراسة.

الفجوة الغذائية من القمح وآثارها الاقتصادية:

يتضح من جدول (١) اختلال التوازن بين الزيادة في الإنتاج المحلي من القمح، والتي تزايدت من حوالي ٥,٧ مليون طن في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٩,٥ مليون طن عام ٢٠١٣، وبين الاستهلاك المحلي منه والبالغ حوالي ٩,٠٣، ١٨,٠٢ مليون طن خلال نفس العامين علي الترتيب، وهو ما ترتب عليه تزايد كمية الواردات المصرية من القمح من حوالي ٥,٩ مليون طن تبلغ قيمتها حوالي ٣ مليار جنيه إلى حوالي ١٢,٢٥ مليون طن تبلغ قيمتها حوالي ١٥,١ مليار جنيه خلال عامي ١٩٩٥، ٢٠١٣ على الترتيب. هذا ويتضح من ذات الجدول تزايد مقدار الفجوة الغذائية من القمح، وكذلك تراجع معدل الاكتفاء الذاتي منه من حوالي ٦٣,٣% عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٥٢,٧% عام٢٠١٣.

وفيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للفجوة الغذائية من القمح فإنه يتضح من جدول (١) تزايد قيمة الواردات من القمح من حوالي ٣,١٢ مليار جنيه في متوسط الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) إلى حوالي ٢٣,١ مليار جنيه في متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) وهو ما ترتب عليه تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي من حوالي ١٠,٤ مليار جنيه إلى حوالي ٣٢,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترتين سالفتا الذكر، وكذلك تزايد نسبة قيمة الواردات من القمح كنسبة من قيمة إجمالي الواردات الزراعية من حوالي ٢٥,٥% إلى حوالي ٤٧% خلال نفس الفترتين.

جدول (١). الإنتاج العالمي والصادرات والواردات والفجوة الغذائية من القمح وأهميتها النسبية من عجز الميزان التجاري الزراعي في مصر خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١٣).

السنة	مساحة القمح (مليون فدان)	الإنتاجية (طن/فدان)	كمية الإنتاج (مليون طن)	كمية الاستهلاك (مليون طن)	الفجوة من القمح	الاكتفاء الذاتي (%)	كمية واردات القمح (مليون طن)	قيمة واردات القمح (مليار جنيه)	قيمة الواردات الزراعية (مليار جنيه)	قيمة الصادرات الزراعية (مليار جنيه)	الميزان التجاري الزراعي*	نسبة واردات القمح للواردات الزراعية (%)	الإنتاج العالمي للقمح (مليون طن)	الصادرات العالمية للقمح (مليون طن)	الواردات العالمية للقمح (مليون طن)
١٩٩٥	٢,٥١	٢,٢٨	٥,٧٢	٩,٠٣	-٣,٣١	٦٣,٣٤	٥,٠٩	٢,٩٨	١١,٥	١,٨	٩,٦	٢٦,١	٥٤٢,٧	١٠١,٦٦	١٠١,٥٦
١٩٩٦	٢,٤٢	٢,٣٧	٥,٧٣	٩,٠٧	-٣,٣٤	٦٣,١٨	٦,٠٠	٣,٧٤	١٣,١	١,٨	١١,٣	٢٨,٢	٥٨٥,٢	٩٨,٨٤	١٠٣,٩٣
١٩٩٧	٢,٤٩	٢,٣٥	٥,٨٥	٩,٧٦	-٣,٩١	٥٩,٩٤	٦,٩	٢,٦٤	١١,٧	١,٥	١,٢	٢٢,٢	٦١٣,٣٧	١٠٧,٠٣	١٠٤,٩٤
١٩٩٨	٢,٤٢	٢,٥٢	٦,٠٩	١٠,٥٦	-٤,٤٧	٥٧,٦٧	٥,٤٣	٢,٥٤	١١,٧	٢	٩,٨	٤١,٤	٥٩٣,٥٣	١٠٩,٤٦	١٠٦,١٣
١٩٩٩	٣,٣٨	٢,٦٧	٦,٢٢	٩,٦٦	-٣,٤٤	٦٤,٣٩	٤,٢٤	١,٩٩	١٢	٢,١	١٠	١٦,٧	٥٨٧,٦٢	١١٤,٤٩	١١٢,٧٧
٢٠٠٠	٢,٤٦	٢,٦٧	٦,٤٥	١٠,٤٩	-٤,٠٤	٦١,٤٩	٤,٨٩	٢,١٢	١٣,٢	١,٨	١١,٣	١٥,٩	٥٨٥,٦٩	١١٧,١٩	١١٧,٠٦
٢٠٠١	٢,٣٤	٢,٦٧	٦,٤١	٩,٢٤	-٢,٨٣	٦٩,٣٧	٤,٤١	١,٧١	١٤,٥	٢,٢	١٢,٣	١١,٧	٥٨٩,٨٣	١١٣,٧٥	١١٢,٨٥
٢٠٠٢	٢,٤٥	٢,٥٤	٦,٤٤	١١,٠١	-٤,٥٧	٥٨,٤٩	٥,٥٧	٣,٠١	١٥,١	٣,٨	١١,٣	٢٠	٥٧٤,٧٥	١٢٠,٤	١٢٠,٧٥
٢٠٠٣	٢,٥٤	٢,٧٣	٦,٨٤	١٠,٣٤	-٣,٥٠	٦٦,١٥	٤,٠٥	٣,٠٧	١٦,٦	٥,٤	١١,٢	١٨,٧	٥٦٠,١٣	١٠٩,٥٩	١١٠,٦٤
٢٠٠٤	٢,٦١	٢,٧٥	٧,١٨	١١,١	-٣,٩٢	٦٤,٦٨	٤,٣٦	٤,٤٣	١٧,٧	٧,٦	١٠	٢٤,٩	٦٣٢,٧	١١٨,٩٤	١١٦,٦٦
٢٠٠٥	٢,٩	٢,٧٣	٨,١٥	١٢	-٣,٨٥	٦٧,٩٢	٥,٦٨	٥,٣٠	٢٢,٣	٦,٢	١٦	٢٣,٨	٦٢٦,٨٧	١٢٠,٤٧	١٢٠,٢٨
٢٠٠٦	٣,٠٦	٢,٧	٨,٢٧	١٢,٧٤	-٤,٤٧	٦٤,٩١	٥,٨١	٥,٥٤	٢٥	٤,٩	٢٠,١	٢٢	٦٠٢,٨٩	١٢٦,٤٤	١٢٦,٦٣
٢٠٠٧	٢,٧٢	٢,٧٢	٧,٣٨	١٢,٢٢	-٤,٨٤	٦٠,٣٩	٤,٥٦	٨,٨٢	٢٧	٥,٥	٢١,٥	٣٢,٦	٦١٢,٦١	١٢٤,٦٥	١٢٤,٦٧
٢٠٠٨	٢,٩٢	٢,٧٣	٧,٩٨	١٢,٧٦	-٤,٧٨	٦٢,٥٤	٥,٢١	١١,٥١	٣٠	١١,٣	١٨,٧	٣٨,٣	٦٨٣,٢٢	١٣١,١٧	١٢٨,٣٥
٢٠٠٩	٣,١٥	٢,٧١	٨,٥٢	١٢,٨١	-٤,٢٩	٦٦,٥١	٣,٩٩	١٢,٧	٢٨,٧	١٣,١	١٥,٦	٤٤,٢	٦٨٦,٩٦	١٤٦,٩٧	١٤٦,٤٦
٢٠١٠	٣	٢,٣٩	٧,١٧	١٢,٩٢	-٥,٧٥	٥٥,٥٠	٩,٧١	١٣,٧	٣١	١٢,٥	١٨,٥	٤٤,٢	٦٥٠,٨٨	١٤٥,٧٤	١٤٦,٧١
٢٠١١	٣,٠٥	٢,٧٥	٨,٣٧	١٧,١٥	-٨,٧٨	٤٨,٨٠	٩,٨	٢٠,٣٦	٤٧,٥	١٦,٤	٣١,١	٤٢,٩	٦٩٩,٣٧	١٤٨,٣٥	١٤٨,٥٧
٢٠١٢	٣,٢١	٢,٦٥	٨,٨	١٧,٦٥	-٨,٨٥	٤٩,٨٦	٨,٢٤	١٥,١٣	٥٢,٧	١٥,١	٣٧,٦	٢٨,٨	٦٧٢,٣	١٦٤,٦١	١٦٣,٤٩
٢٠١٣	٣,٣٣	٢,٨٥	٩,٥	١٨,٠٢	-٨,٥٢	٥٢,٧٢	١٢,٢٥	٣٣,٧	٤٨,٦٢	١٩,٧	٢٨,٩٢	٦٩,٣١	٧١٧,١	١٥٧,٣	١٥٤,٢١

*يلاحظ أن الميزان التجاري الزراعي المصري حقق عجزاً خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)

المصدر: جمعت وحسبت من:

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية أعداد متفرقة.
- www.fao.org

ويتضح من معادلات الاتجاه العام الزمني الواردة بجدول (٢) عدم التوازن بين الإنتاج المحلي من القمح، والاستهلاك المحلي منه، نتيجة لضعف مقدار الزيادة السنوية في الإنتاج المحلي مقارنة بمقدار تزايد الاستهلاك القومي منه حيث يتضح أنه في حين يتزايد الإنتاج المحلي بمقدار ١٩٠ ألف طن سنويًا، فإن الاستهلاك القومي منه يتزايد بمقدار ٤٥٠ ألف طن سنويًا، وهو ما ترتب عليه تزايد الواردات السنوية من القمح بمقدار ٢٣٠ ألف طن سنويًا.

جدول (٢). معالم الاتجاهات العامة المقدرة لمختلف المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بإنتاج واستهلاك واستيراد القمح في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣).

البيان	الوحدة	نوع النموذج	ثابت الدالة (∞)	معامل الانحدار (B)	R^2	F	معدل النمو %
المساحة	مليون فدان	خطي	٢,٣٦	٠,٠٤	٠,٥٠	١٦,٦٨**	١,٦٠
الإنتاجية الفدانية	طن/فدان	خطي	٢,٤٥	٠,٠٢	٠,٣٩	١٠,٩١**	٠,٧٠
الإنتاج المحلي	مليون طن	خطي	٥,٣٠	٠,١٩	٠,٨٦	١٠٣,٥**	٢,٦٣
الاستهلاك المحلي	مليون طن	خطي	٧,٥٧	٠,٤٥	٠,٨٠	٦٨,٢١**	٣,٥٠
الفجوة	مليون طن	خطي	٢,٢٥	٠,٢٦	٠,٦٠	٢٥,٦١**	٥,٠٠
كمية الواردات	مليون طن	خطي	٣,٨٤	٠,٢٣	٠,٣١	٧,٦٠*	٣,٠٠
قيمة الواردات	مليار جنيه	خطي	١,٧٤	٠,٨٣	٠,٧١	٤٢,٣٠**	١٢,٠٠
الإنتاج العالمي	مليون طن	خطي	٥٤٦,٧١	٧,٥٣	٠,٧٢	٤٢,٩٧**	١,٢
الصادرات العالمية	مليون طن	خطي	٩٣,٣٩	٣,١٧	٠,٨٨	١٢٤,٣٢**	٢,٥
الواردات العالمية	مليون طن	خطي	٩٣,٥١	٣,١٠	٠,٨٨	١٢١,٩**	٢,٤
السعر العالمي	بالدولار	خطي	١١١,٧	٩,٠٣	٠,٤٨	١٥,٥**	٤,٠٠
سعر الاستيراد	بالدولار	خطي	٧٩,٥	١٥,٣	٠,٥٩	٢٤,١**	٦,٠٠
سعر المحلي	بالدولار	خطي	٢٢٦,٨	١٥	٠,٥٥	٢٠,٨**	٤,٠٠
سعر المحلي	بالجنيه	خطي	٣٨٠,٩	١٤٣,٧	٠,٨٤	٩٠,٤**	٨,٠٠

** معنوية عند ٠,٠ * معنوية عند ٠,٠٥ .

المصدر: جمعت وحسبت من:

- التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بجدول (١) بالملحق باستخدام برنامج SPSS .

ويتضح من جدول (٢) أن الإنتاج العالمي من القمح قد أخذ إتجاهاً تزايدياً معنوي إحصائياً مقداره حوالي ٧,٥٣ مليون طن سنوياً وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١,٢% من المتوسط السنوي للإنتاج العالمي منها والبالغ حوالي ٦٢١,٩٨ مليون طن خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠١٣)، كما أخذت الصادرات والواردات العالمية من القمح إتجاهاً تزايدياً معنوياً إحصائياً أيضاً مقداره حوالي ٣,١٧، ٣,١٠ مليون طن لكل منهما علي الترتيب وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٢,٥%، ٢,٤% علي الترتيب من المتوسط السنوي للصادرات والواردات العالمية والبالغ حوالي ١٢٥,١١، ١٢٤,٥٦ مليون طن لكل منهما علي الترتيب خلال فترة الدراسة.

السوق العالمي للقمح:

تتسم السوق العالمية للحبوب الغذائية بصفة عامة وللقمح بصفة خاصة بأنها سوق يسودها احتكار القلة حيث تسيطر مجموعة محدودة من الشركات الضخمة على تجارة الحبوب الدولية، وذلك عن طريق المعلومات المتبادلة فيما بينها عن حالة الحبوب في الدول المنتجة الرئيسية والدول المستوردة الرئيسية فيمكنها تحديد الأسعار ارتفاعاً وانخفاضاً طبقًا لما يتفق ومصالحها الخاصة وبالتالي تقوم بالتحكم في الأسعار في الأسواق العالمية للحبوب.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت الأسعار العالمية لأي سلعة تتحدد وفقًا لقوى العرض والطلب في الأسواق العالمية، فإن الأسعار العالمية للقمح يحكمها سياسات الدول المصدرة له، ونتيجة للسياسات الأمريكية الهادفة لزيادة قيمة صادراتها من القمح من خلال التحكم في الإنتاج والمخزون والأسعار، لذلك كان سعر تصدير القمح الأمريكي أصبح هو الموجه أو المرشد لأسعار القمح في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى أن أسعار غالبية الدول الرئيسية المصدرة للقمح أصبحت تتغير وفقًا لتغيرات سعر تصدير القمح الأمريكي، وتتم التجارة العالمية للقمح في بورصات رئيسية أشهرها بورصتي شيكاغو وليفربول، وتعتبر تغيرات الأسعار في هذه البورصات هي المؤشر العام لتغيرات الأسعار العالمية للقمح في الدول المصدرة، لذلك فإن تنظيم توقيتات التعاقد وشراء القمح المستورد بما يتلاءم مع موسمية انخفاض أسعاره في بورصاته العالمية يعتبر من أهم العوامل التي تقلل من تكلفة استيراده (فريد والجوهري، ٢٠٠٨).

(١) الإنتاج العالمي من القمح:

يتضح من جدول (٣) أن إجمالي الإنتاج العالمي من القمح بلغ حوالي ٦٨٢,٤٨ مليون طن في متوسط الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، وأن أهم الدول المنتجة للقمح على مستوى العالم هي سبعة عشر دولة يمثل إنتاجها حوالي ٧٦,٥% من إجمالي الإنتاج العالمي للقمح، تأتي في مقدمتها الصين بأهمية نسبية بلغت حوالي ١٧,٢٩% تليها الهند بحوالي ١٢,٨%، والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي ٨,٦٣%، وروسيا الاتحادية بحوالي ٧,٣١%، وفرنسا بحوالي ٥,٦١%، وكندا بحوالي ٤,١%، يليها كل من: باكستان، وتركيا، وإستراليا، وأوكرانيا، وكازاخستان، والأرجنتين بحوالي ٣,٥٢%، ٣,٠٦%، ٣%، ٢,٨٩%، ٢,١٥%، ١,٦٦% على الترتيب، ثم تأتي مصر في المرتبة الثالثة عشر بأهمية نسبية ١,٢٤% يليها كل من: إيطاليا، رومانيا، البرازيل، المكسيك، بحوالي: ١,٠٣%، ٠,٩%، ٠,٧٩%، ٠,٥٣% على الترتيب.

وعلي الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية لكل من الصين والهند في إنتاج القمح على مستوى العالم إلا أنه لا يوجد لهما دور ملموس في صادراته العالمية بسبب كبر عدد السكان بهما مما يضعف من وجود فائض تصديري، كما أن هناك كثير من الدول ذات أهمية نسبية في الإنتاج، وتستورد كميات كبيرة من القمح من أهمها: مصر وإيطاليا ورومانيا والبرازيل والمكسيك.

(٢) الصادرات العالمية من القمح:

يتضح من جدول (٣) أن الصادرات العالمية من القمح بلغت حوالي ١٤٤,٦٤ مليون طن في متوسط الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، كما يتضح وجود تسع دول تسيطر على صادرات القمح على مستوى العالم حيث يمثل إجمالي صادراتها حوالي ٨٢,٦١% من إجمالي الصادرات العالمية للقمح، وهي الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية نسبية بلغت حوالي ١٩,٥٦% يليها كل من: كندا بحوالي ١٣,٢٢%، وفرنسا بحوالي ١٢,٩٩%، واستراليا بحوالي ١١,٨١%، وروسيا الاتحادية بحوالي ١٠,٨٣%، وأوكرانيا بحوالي ٥,٥%، وكازاخستان بحوالي ٣,٦٩%، والأرجنتين بحوالي ٣,٠٧%، وأخيرًا تركيا بحوالي ١,٩٤%.

(٣) الواردات العالمية من القمح:

تستورد مصر أنواع مختلفة من القمح من بينها الأقماح الأمريكية الحمراء والبيضاء الشتوية لما تتميز به من نسبة استخلاص دقيق مرتفعة، وكذلك القمح الاسترالي، وذلك لاحتوائه على نسبة بروتين مناسبة، كما تحصل مصر على وارداتها من القمح الأحمر الناعم الشتوي من فرنسا، وتفضل مصر استيراد أنواع القمح الأبيض الكندي، وتعطي طريقة سداد قيمة الواردات فرصة للمفاضلة بين المصادر المختلفة التي تعرض القمح والاستفادة من فروق الأسعار العالمية للقمح في الأسواق المختلفة، (فريد والجوهري، ٢٠٠٨).

جدول (٣). الأهمية النسبية لأهم الدول المنتجة والمصدرة والمستوردة للقمح خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣).

أهم الدو ل المنتجة			أهم الدول المصدرة			أهم الدول المستوردة		
الدولة	المتوسط (مليون طن)	% من الإنتاج العالمي	الدولة	المتوسط (مليون طن)	% من الصادرات العالمية	الدولة	المتوسط (مليون طن)	% من الورادات العالمية
الصين	١١٨,٠٤٠	١٧,٢٩	الولايات المتحدة	٢٨,٢٩	١٩,٥٦	مصر	٩,٣٢	٦,٢٩
الهند	٨٧,٣٥	١٢,٨	كندا	١٩,١٢	١٣,٢٢	إيطاليا	٦,٦٣	٤,٤٧
الولايات المتحدة	٥٨,٩	٨,٦٣	فرنسا	١٨,٧٨	١٢,٩٩	الجزائر	٦,٤٦	٤,٣٦
روسيا الاتحادية	٤٩,٨٦	٧,٣١	استراليا	١٧,٠٩	١١,٨١	البرازيل	٦,٢٥	٤,٢١
فرنسا	٣٨,٢٩	٥,٦١	روسيا الاتحادية	١٥,٦٧	١٠,٨٣	أندونيسيا	٥,٩٣	٤
كندا	٢٨	٤,١	أوكرانيا	٧,٩٦	٥,٥	اليابان	٥,٦٦	٣,٨٢
باكستان	٢٤,٠٤	٣,٥٢	كازخستان	٥,٣٤	٣,٦٩	أسبانيا	٥,١٧	٣,٤٩
تركيا	٢٠,٨٥	٣,٠٦	الأرجنتين	٤,٤٣	٣,٠٧	هولندا	٤,٩٦	٣,٣٥
استراليا	٢٠,٤٦	٣	تركيا	٢,٨	١,٩٤	كوريا	٤,٢٤	٢,٨٦
أوكرانيا	١٩,٧٢	٢,٨٩				نيجيريا	٤,١٤	٢,٧٩
كازخستان	١٤,٦٥	٢,١٥				تركيا	٤,١	٢,٧٦
الأرجنتين	١١,٣٠	١,٦٦				ألمانيا	٣,٨٨	٢,٦٢
مصر	٨,٤٧	١,٢٤				بلجيكا	٣,٦	٢,٤٣
إيطاليا	٧,٠١	١,٠٣				إيران	٣,٤	٢,٢٩
رومانيا	٦,١٥	٠,٩٠				المكسيك	٣,١٦	٢,١٣
البرازيل	٥,٤٢	٠,٧٩						
المكسيك	٣,٦٤	٠,٥٣						
الإجمالي	٥٢٢,١٥	٧٦,٥١	الإجمالي	١١٩,٤٨	٨٢,٦١	الإجمالي	٧٦,٩	٥١,٨٧
الإنتاج العالمي	٦٨٢,٤٨		الصادرات العالمية	١٤٤,٦٤		الواردات العالمية	١٤٨,٢٤	

Source: www.fao.org – www.comtrade.un.org

ويتضح من جدول (٣) أن الواردات العالمية من القمح بلغت حوالي ١٤٨,٢٤ مليون طن في متوسط الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، كما يتضح أن خمسة عشر دولة تستورد الشطر الأكبر من تلك الواردات حيث يمثل إجمالي وارداتها حوالي ٥٢% من إجمالي واردات القمح العالمية يأتي في مقدمتها في المرتبة الأولى مصر بأهمية نسبية ٦,٢٩% يليها كل من: إيطاليا، والجزائر، والبرازيل، وأندونسيا، واليابان، وأسبانيا، وهولندا، وكوريا، ونيجيريا، وتركيا، وألمانيا، وبلجيكا، وإيران، والمكسيك بأهمية نسبية بلغت حوالي ٤,٤٧%، ٤,٢١%، ٤%، ٣,٨٢%، ٣,٤٩%، ٣,٣٥%، ٢,٨٦%، ٢,٧٩%، ٢,٧٦%، ٢,٦٢%، ٢,٤٣%، ٢,٢٩%، ٢,١٣% من إجمالي الواردات العالمية على الترتيب.

الأسعار الاستيرادية للقمح في مصر:

من المعروف أن الأسعار العالمية للقمح بصفة عامة تنخفض في مواسم ظهور المحصول في مصر، ويتضح من التعرف على أوقات حصاد القمح في الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية له أن حصاد القمح يتم في مواسم متعاقبة تبدأ من شهر مايو، وتستمر حتى شهر يناير من العام التالي، ويبدأ موسم التصدير للمحصول الجديد في الأشهر التالية لموسم ظهور القمح، وهي أشهر مايو ويونيو ويوليو وأغسطس وسبتمبر من كل عام للقمح الأمريكي والفرنسي والروسي، وشهر ديسمبر ويناير بالنسبة للقمح الاسترالي والأرجنتيني، (فريد ٢٠٠٨).

ويتضح من جدول (٤) أن متوسط سعر استيراد مصر للقمح يفوق متوسط سعره العالمي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) وذلك على عكس ما كان سائدًا خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) والتي كان فيها سعر استيراد مصر للقمح أقل من متوسط سعره العالمي، كما يتضح أن أسعار استيراد مصر للقمح كانت أقل من أسعاره المحلية مقومة بالدولار، وذلك بنسبة ١٠٢,٩% خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)، وبنسبة ١٠٧,٦% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، وبنسبة ٣١,١% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، وبنسبة ٧٧,٩% خلال الفترة (٢٠١٠ . ٢٠١٣)، وهو ما يشير إلى عدم وجود ميزة نسبية لمصر في إنتاج القمح بالمقارنة بالدول المصدرة له، مما يستلزم العمل على رفع إنتاجيته وتقليل تكاليف إنتاج الوحدة منه .

جدول (٤). تطور أسعار استيراد مصر للقمح خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)

البيان / الفترة	سعر الاستيراد للطن بالدولار	السعر العالمي للطن بالدولار	السعر المحلي للطن بالجنيه	السعر المحلي للطن مقومًا بالدولار
١٩٩٥ -١٩٩٩	١٥٨,٦	١٦٨,٧	١٠٩٢	٣٢١,٨
٢٠٠٠ -٢٠٠٤	١٥١,٨	١٤٦,٢	١٣٩٠	٣١٥,٢
٢٠٠٥ -٢٠٠٩	٢٩٩,٢	٢٣٧,٢	٢٢٢٢	٣٩٢,٤
٢٠١٠ -٢٠١٣	٣٣٠,٦	٣١٠,٥	٣٤٢٠	٥٨٥,١

المصدر: جمعت وحسبت من:

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة
- www.comtrade.un.org.

كما يتضح من استعراض الاتجاه العام الزمني لسعر استيراد القمح في مصر، وكذلك أسعاره المحلية والعالمية أن أسعار استيراد مصر للقمح قد أخذت اتجاهًا تزايديًّا معنوي إحصائيًّا مقداره ١٥,٣ دولار للطن، وبمعدل نمو مستوى بلغ حوالي ٦% من متوسطه الحسابي خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠١٣)، في حين أن سعره العالمي قد أخذ اتجاهًا تزايديًّا معنوي إحصائيًّا مقداره ٩,٠٣ دولار للطن، وبمعدل نمو مستوى بلغ حوالي ٤% فقط.

كما يتضح من مقارنة الاتجاه العام الزمني للسعر المحلي للقمح في مصر بالجنيه بسعره المحلي مقومًا بالدولار أن معدل النمو السنوي في السعر المحلي للقمح في مصر بالجنيه، والمقدر بنحو ٨% يفوق معدل نمو

سعره المحلي مقومًا بالدولار، والمقدر بنحو ٤%، ويعزى هذا الفرق إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري بالنسبة للدولار الأمريكي.

كما يتضح من استعراض واردات مصر من القمح أن من أهم الدول المصدرة له في متوسط الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٣)، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، وفرنسا، واستراليا، والأرجنتين، وأن سعر الاستيراد قد بلغ حده الأعلى لواردات القمح من استراليا حيث بلغ حوالي ٤٣٣,٦ دولار للطن خلال متوسط فترة الدراسة، وبلغ حده الأدنى لواردات القمح من روسيا الاتحادية، حيث بلغ حوالي ٢٧٢,٥ دولار للطن خلال متوسط فترة الدراسة.

كما يتضح من جدول (٥) الذي يوضح نتائج تحليل التباين بين متوسط أسعار استيراد القمح من تلك الدول الخمس خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣) عدم وجود تباين معنوي بين أسعار تلك الدول الخمس خلال الفترة سالفة الذكر حيث بلغت قيمة (ف) المقدرة حوالي ٠,٨٣٧ وهي قيمة غير معنوية عند المستويات المألوفة إحصائيًّا وهو ما يتفق مع ما سبق ذكره من أن تجارة القمح الدولية يسيطر عليها احتكار القلة.

جدول (٥). تحليل التباين بين أسعار استيراد مصر للقمح من أهم الدول المصدرة خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣م)

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربع الانحرافات	متوسط مربع الانحرافات	ف
بين المجموعات	٤	٣٠٦٨٨٣,٦	٧٦٧٢٠,٩	(٠,٨٣٧)-
داخل المجموعات	٢٠	١٨٣٤١٨٠,٩	٩١٧٠٩	
الإجمالي	٢٤	٢١٤١٠٦٤,٥		

(-) غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

أثر كلاً من كمية وسعر الواردات المصرية من القمح على قيمة الواردات منه:

نظرًا لأن قيمة الواردات السنوية من القمح هي محصلة لكل من كمية الواردات منه والتي تتحدد بمجموعة من المتغيرات التي تشتمل عليها دالة الواردات ومن جانب آخر سعر الواردات وهو يتحدد وفقًا لظروف الإنتاج والطلب والعرض العالمي على القمح، لذلك فقد تناولت الدراسة في هذا الجزء قياس تأثير كل من كمية الواردات وسعر الواردات من القمح على قيمة وارداته، وذلك من خلال تجزئة التغير في قيمة الواردات إلى ثلاثة مكونات: **الأول:** هو التغير في قيمة الواردات نتيجة التغير في كميتها فقط، **والثاني:** هو التغير في قيمة الواردات نتيجة تغير السعر فقط، **والمكون الثالث:** هو التغير في قيمة الواردات نتيجة التداخل أو التفاعل بين تأثيري كل من الكمية والسعر.

وقد استندت الدراسة في قياس تلك التأثيرات إلى أسلوب الأرقام القياسية، والتي تعتبر أداة إحصائية تحليلية هامة لقياس تطور الظواهر المركبة، وعزل التأثير المطلق والتأثير النسبي، ويرتبط هذا الاستخدام بإمكانية التعبير الكمي عن تلك العناصر، وأن تكون قيمة الظاهرة تساوي حاصل ضرب العناصر المكونة لها، (عبد الحفيظ وعويضة، ٢٠١٣)، وقد أمكن قياس التغيرات الحادثة في قيمة الواردات المصرية من القمح، وعزل تأثير العناصر المؤثرة عليها والمتمثلة في كل من كمية الواردات من القمح، وسعر استيراده والتأثير المشترك لهما، وذلك لفترة المقارنة (٢٠٠٧-٢٠١٣) مقارنة بفترة الأساس (١٩٩٥-٢٠٠٠م)، وذلك استنادًا إلى المعادلات التالية:

١- الرقم القياسي للأثر الإجمالي لعناصر الظاهرة. $I_R = A_1M_1 / A_O M_O$

٢- الأثر المطلق لتغير عناصر الظاهرة. $\Delta R\ AM = A_1M_1 _ A_O M_O$

٣- الرقم القياسي للأثر المستقل لتغير الكمية. $I\ A = A_1M_1 / A_O M$

٤- الأثر المطلق لتغير الكمية. $\Delta\ R_{A/M} = A_1M_O _ A_O M_O$

٥- الرقم القياسي للأثر المستقل لتغير السعر. $I_M = A_0M_1 / A_0M_0$

٦- الأثر المطلق لتغير السعر. $\Delta\ R\ A/M = A_0M_1 _ A_O M_O$

٧- الأثر المطلق للتداخل بين الكمية والسعر. $\Delta R_{(A,M)} = (2)-4+6)$

حيث:

- A_O = المتوسط السنوي لكمية واردات القمح بالمليون طن في فترة الأساس.
- A_1 = المتوسط السنوي لكمية واردات القمح بالمليون طن في فترة المقارنة.
- M_O= المتوسط السنوي لسعر واردات الطن من القمح بالدولار في فترة الأساس.
- M_1 = المتوسط السنوي لسعر واردات الطن من القمح بالدولار في فترة المقارنة.

وبتطبيق المعادلات سالفة الذكر فإنه يتضح من النتائج الواردة بجدول (٦) زيادة قيمة الواردات المصرية من القمح فيما بين فترة الأساس (١٩٩٥-٢٠٠٠)، وفترة المقارنة (٢٠٠٧-٢٠١٣) بحوالي ١٩٤٣,١٨ مليون دولار أي بنسبة ٢٢٩%، وبتجزئة هذه الزيادة بين العناصر التي أسهمت فيها فإنه يتضح أن حوالي ٣٥٢,٧٤ مليون دولار يرجع إلى الأثر المطلق لزيادة كمية واردات القمح بفرض ثبات سعر استيراده أي بنسبة ٢٣,١٦% من إجمالي الزيادة في قيمة واردات القمح بين فترة الأساس وفترة المقارنة، كما يتضح أن حوالي ١١٢٣,٤٦ مليون دولار من إجمالي زيادة قيمة واردات القمح يرجع إلى الأثر المطلق لزيادة سعر استيراده مع ثبات كمية وارداته أي ما يعادل حوالي ٧٣,٧٦% من إجمالي الزيادة في قيمة واردات القمح بين فترة المقارنة وفترة الأساس، في حين بلغ التأثير المطلق لتداخل كل من كمية وسعر واردات القمح حوالي ٤٦,٩٩ مليون دولار، أي حوالي ٣,٠٨% من إجمالي الزيادة في قيمة واردات القمح بين فترة الأساس وفترة المقارنة.

جدول (٦). أثر كلاً من كمية وسعر الواردات المصرية من القمح على قيمة الواردات منه خلال الفترتين (١٩٩٥-٢٠٠٠)، (٢٠٠٧-٢٠١٣)

البيان	الوحدة	فترة الأساس ٢٠٠٠/١٩٩٥ (١)	فترة المقارنة ٢٠١٣/٢٠٠٧ (٢)	الرقم القياسي ١/٢	أثر تغير عناصر الظاهرة	
					الأثر المطلق	الأثر النسبي
كمية الواردات (A)	مليون دولار	٥,٤٢٥	٧,٦٨	١,٤٢	٣٥٢,٧٤	٢٣,١٦
سعر الواردات (M)	دولار طن	١٥٦,٤٢٥	٣٦٣,٥١٤	٢,٣٢	١١٢٣,٤٦	٧٣,٧٦
داخل العنصرين (A,M)	-	-	-	-	٤٦,٩٩	٣,٠٨
قيمة الواردات (R)	مليون دولار	٨٤٨,٦٠٦	٢٧٩١,٧٨٨	٣,٢٩	١٥٢٣,١٩	١٠٠

المصدر:جمعت وحسبت من: www.comtrade.un.org

دالة الطلب الإجمالية على الواردات المصرية من القمح:

لدراسة العلاقة بين كمية الواردات المصرية من القمح كمتغير تابع ومختلف المتغيرات المستقلة ذات التأثير عليها خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) استندت الدراسة إلى المتغيرات التالية:

- Y = الكمية المقدرة من واردات القمح بالمليون طن.

- X1 = سعر استيراد الطن من القمح بالدولار.
- X2 = الإنتاج المحلي من القمح بالمليون طن.
- X3= عدد السكان بالمليون نسمة.
- X4 = سعر صرف الدولار بالجنيه المصري.

وقد تبين أن أفضل الصور المقدرة هي الدالة اللوغاريتمية المزدوجة التي أخذت صورتها الرياضية العامة الشكل التالي:

$$LinY = -15{,}99 - 0{,}31 Lin X_1 - 1{,}05 Lin X_2 + 5{,}12 Lin X_3 - 0{,}21 Lin X_4$$

$$(-3{,}34)^{**} \quad (-1{,}44)^{ns} \quad (-1{,}04)^{ns} \quad (3{,}20)^{**} \quad (-2{,}68)^{**}$$

$$R^2 = 0{,}77 \quad R^{-2} = 0{,}59 \quad F = 4{,}98^{**}$$

حيث ** معنوية عند ٠,٠١ ، ns غير معنوية.

ويتضح من الدالة السابقة أنها معنوية عند مستوى ٠,٠١، كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل إلى أن المتغيرات سالفة الذكر تفسير نحو ٥٩% من التغيرات التي تحدث سنويًا في كمية الواردات المصرية من القمح، كما يتضح من إشارة المتغيرات المستقلة على وجود تأثير عكسي لكلٍّ من سعر الاستيراد والإنتاج المحلي، وسعر الصرف على كمية الواردات المصرية من القمح ووجود تأثير طردي لعدد السكان، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، كما تبين معنوية تأثير كل من عدد السكان وسعر الصرف في حين تبين عدم معنوية تأثير كل من سعر الاستيراد والإنتاج المحلي من القمح، هذا ويمكن تفسير عدم معنوية تأثير سعر استيراد القمح على كمية الواردات منه بأهمية القمح كسلعة غذائية ضرورية، بالتالي فإنه يتسم بانخفاض معامل مرونته السعرية، كما تفسر عدم معنوية تأثير الإنتاج المحلي من القمح على كمية الواردات المصرية منه إلى الزيادة السكانية التي تضعف من تأثير الإنتاج المحلي من القمح على تقليل حجم الواردات المصرية منه.

كما أخذت صورة الدالة المقدرة من خلال الانحدار المتعدد المرحلي stepwise الشكل التالي:

$$LinY = -9{,}31 + 2{,}67 Lin X_3 - 0{,}19 Lin X_4$$

$$(-3{,}32)^{**} \quad (3{,}94)^{**} \quad (-2{,}5)^{**}$$

$$R^2 = 0{,}70 \quad R^{-2} = 0{,}49 \quad F = 7{,}77^{**}$$

ويتضح من الدالة السابقة معنوية الدالة ومعنوية جميع المتغيرات المستقلة عند مستوى ٠,٠١ كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل إلى أن المتغيرات المستقلة التي تضمنتها الدالة وهي كلا من عدد السكان وسعر صرف الدولار بالجنيه المصري يفسران حوالي ٤٩% من المتغيرات التي تحدث سنويًا في كمية الواردات المصرية من القمح، كما يتضح من معاملات مرونة تلك المتغيرات أن تغيرًا مقداره ١٠% في عدد السكان يترتب عليه زيادة كمية الواردات المصرية من القمح بنحو ٢٦,٧%، وأن زيادة سعر صرف الدولار بالجنيه المصري بنسبة ١٠% يترتب عليه انخفاض مقدار الواردات المصرية من القمح بنسبة ١,٩%.

دالة الطلب المصري على القمح على مستوى كل من أسواقه الاستيرادية:

للتعرف على بعض العوامل المحددة للطلب المصري على القمح على مستوى أهم أسواقه الاستيرادية المنافسة لبعضها، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)، والتي تمثلت في خمسة دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، وفرنسا، واستراليا، والأرجنتين، فقد أجري في هذا الجزء من الدراسة تقدير دوال الطلب على واردات مصر من كل من تلك الدول من خلال تأثير النسبة السعرية بين كل من سعر استيراد للقمح من دولة معينة ومتوسط سعر استيرادها له من الدول المنافسة الأخرى على اتجاه مصر إلى إحلال وارداتها من القمح من

تلك الدولة على حساب وارداتها منه من باقي الدول المنافسة الأخرى ، وعلى ذلك تعتبر النسبة بين كمية واردات مصر من القمح من دولة معينة إلى وارداتها منه من بقية الدول المنافسة كمتغير تابع هي دالة في النسبة بين سعر استيراد مصر للقمح من تلك الدولة إلى متوسط سعر استيرادها له من بقية الدول المنافسة كمتغير مستقل، وقد أخذت تلك العلاقة الشكل التالي، (الشاطر وعيد، ٢٠١٣):

$$(Q_1/Q_2)_{it} = a + B_1 (P_1/P_2)_{it} + B_2T$$

حيث:

- Q_1 = كمية الواردات المصرية من القمح في السنة t من دولة معينة بالألف طن.
- Q_2 = كمية الواردات المصرية من القمح في السنة t من باقي الدول المنافسة بالألف طن.
- P_1 = سعر استيراد مصر للقمح من دولة معينة بالدولار.
- P_2 = سعر استيراد مصر للقمح من باقي الدول المنافسة.
- T = عنصر الزمن.

ويتضح من نتائج التقديرات المتحصل عليها من جدول (٧) أن إشارات معاملات الانحدار المقدرة تشير إلى وجود علاقة عكسية بين متغير النسبة السعرية كمتغير مستقل، وبين نسبة كمية واردات مصر من القمح من كل من روسيا الاتحادية، فرنسا، استراليا، وبين وارداتها من باقي الدول المنافسة كمتغير تابع مما يعني أن مصر تقوم بإحلال وارداتها من القمح من كل من تلك الدول على حساب وارداتها من الدول المنافسة الأخرى، وذلك في حالة انخفاض النسبة السعرية بين تلك الدول والدول المنافسة، أو إحلال وارداتها من الدول المنافسة محل وارداتها من تلك الدول في حالة ارتفاع النسبة السعرية، وقد ثبتت معنوية تلك العلاقة لكل من روسيا الاتحادية واستراليا، ويتضح من تقديرات معامل مرونة الإحلال لكل منهما، والمقدر بنحو ٤,٣٥ لروسيا الاتحادية، وبنحو ٤,٨٦ لاستراليا أن تغيرًا مقداره ١٠% في زيادة النسبة السعرية للأقماح المستوردة من روسيا الاتحادية يؤدي على انخفاض الكمية التي تستوردها مصر من تلك السوق بنحو ٤٣,٥% والعكس صحيح في حالة انخفاض النسبة السعرية، وأن تغيرًا مقداره ١٠% بالزيادة في أسعار استيراد مصر للقمح من استراليا يؤدي إلى انخفاض واردات مصر من تلك السوق بنحو ٤٨,٦%، والعكس صحيح في حالة انخفاض النسبة السعرية، ولم تثبت معنوية تلك العلاقة للأقماح التي تستوردها مصر من فرنسا في حين يتضح من إشارة معاملات الانحدار المقدرة للأقماح المستوردة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين وجود علاقة طردية غير معنوية إحصائية بين النسبة السعرية (P_1/P_2) كمتغير مستقل وبين نسبة الكمية المستوردة من كل منهما إلى الكمية المستوردة من باقي الدول (Q_1/Q_2) كمتغير تابع خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى ضعف تأثير النسبة السعرية على الكمية المستوردة من كل منهما، ويعزى ذلك إلى اختلاف النوعيات المطلوبة من القمح من تلك الأسواق، وكذا جودتها هذا إلى جانب الاختلاف في أساليب سداد قيمة الواردات.

كما يتضح من جدول (٧) أن إشارة متغير الزمن جاءت موجبة بالنسبة للأقماح المستوردة من كل من روسيا الاتحادية والأرجنتين، مما يشير إلى تزايد استيراد مصر من هاتين الدولتين خلال فترة الدراسة، في حين جاءت إشارة متغير الزمن سالبة بالنسبة للأقماح المستوردة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واستراليا، مما يشير إلى تراجع استيراد مصر من تلك الدول خلال فترة الدراسة.

جدول (٧). معالم دوال الطلب المقدرة لواردات مصر من القمح من أهم أسواقه الاستيرادية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

الدولة	نوع النموذج	ثابت الدالة a	معاملات الانحدار		R^{-2}	F
			B_1	B_2		
الولايات المتحدة	لوغاريتمي	٠,٩١^{ns}	٠,٠٠٧^{ns}	-١,١٢*	٠,٤٠	٤,٩٣*
روسيا الاتحادية	خطي	٢,٤٤**	-٢,٤٦**	٠,٠٥^{ns}	٠,٦٠	٩,٢٩**
فرنسا	لوغاريتمي	-٢,١٤^{ns}	-٠,٧٥$^{-}$	٠,١٧^{ns}	٠,١٨	٠,١١^{ns}
استراليا	خطي	٠,٩١^{ns}	٠,٥٣*	-٠,٣^{ns}	٠,٥٣	٧,٦٦**
الأرجنتين	خطي	-٠,٥٦^{ns}	٠,٣٦^{ns}	٠,٠٧^{ns}	٠,١٢	١,٥٥^{ns}

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥ ns غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من: www.comtrade.un.org

التوزيع والتركز الجغرافي ومدى الاختراق الاستيرادي للواردات المصرية من القمح:

استندت الدراسة في قياس درجة التركز الجغرافي للواردات المصرية من القمح من مختلف الدول خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) إلى معامل جيني . هيرشمان الذي توضحه المعادلة التالية، (ملوك ٢٠١٤):

$$C_{jx} = 100 \sqrt{(X_{sj} / X_i)2}$$

حيث:

- C_{jx} = معامل التركز الجغرافي للواردات المصرية من القمح،
- X_{sj} = كمية الواردات من القمح من سوق معين،
- X_i = إجمالي كمية الواردات المصرية من القمح،

وكلما زادت قيمة هذا المعامل للدولة المقدر لها كسوق استيرادي للواردات المصرية من القمح كلما دل على زيادة درجة التركز على هذا السوق والعكس صحيح.

كما استندت الدراسة في قياس معدل الاختراق الاستيرادي للواردات المصرية من القمح إلى المعادلة التالية: معدل الاختراق الاستيرادي = الواردات / الإنتاج المحلي + (الواردات – الصادرات) ± فرق المخزون، (ملوك، ٢٠١٤)، وتشير القيم المقدرة لهذا المعامل إلى درجة اعتماد المجتمع المصري على الدول التي يتم استيراد القمح منها في استيفاء احتياجاته الغذائية، ويتضح من جدول (٨) تركز واردات مصر من القمح في سبعة دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، الأرجنتين، فرنسا، استراليا، أوكرانيا، كندا، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى من حيث معامل التركز الجغرافي كسوق رئيسي لواردات القمح المصري بأهمية نسبية بلغت حوالي ٥٩,١% من إجمالي واردات مصر من مختلف دول العالم ، وذلك في متوسط الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣)، إلا أن معامل التركز الجغرافي للواردات المصرية من القمح قد تراجع للسوق الأمريكي بشكل ملحوظ خلال الفترتين (٢٠٠٤-٢٠٠٧) ، (٢٠٠٨-٢٠١٠) حيث بلغت قيمة معامل التركز لهما حوالي ٢٤,٧%، ١٦,٢% على التوالي، إلا أن قيمة هذا المعامل قد تزايدت للسوق الأمريكي في الفترة الأخيرة (٢٠١١-٢٠١٣) حيث بلغت حوالي ٣٤,٥%.

كما يتضح من ذات الجدول أن معامل الاختراق الاستيرادي للقمح الأمريكي للسوق المصري قد تراوح بين حد أعلى بلغ حوالي ٢٥% خلال متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣)، وحد أدني بلغ حوالي ٧,٢% خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠)، كما بلغ في الفترة الأخيرة (٢٠١١-٢٠١٣) حوالي ١٦,٢% وهي تمثل أعلى معدلات اختراق

استيرادي للدول المصدرة للقمح لمصر، مما يشير إلى اعتماد مصر في استيفاء شطر كبير من احتياجاتها الاستهلاكية من القمح على السوق الأمريكي، وتأتي روسيا الاتحادية في المرتبة الثانية كسوق لواردات مصر من القمح بمعاملات تركز جغرافي بلغت ٩,٣%، ٣١,٩%، ٣٥,٨%، ٢٧,١% خلال متوسط الفترات الأربعة سالفة الذكر، كما بلغت قيمة معامل الاختراق الاستيرادي لواردات مصر من القمح من روسيا الاتحادية حوالي ٣,٩%، ١٣,٤%، ١٥,٩%، ١٠,٩% خلال فترات الدراسة سالفة الذكر على التوالي.

كما يتضح من جدول (٨) أنه رغم انخفاض قيمة معامل التركز الجغرافي لواردات مصر من القمح الأرجنتيني، وكذلك انخفاض قيمة معامل اختراقه الاستيرادي للسوق المصري خلال الفترات الثلاثة الأولى سالفة الذكر إلا أنها تزايدت بشكل ملحوظ خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) حيث بلغ معامل التركز الجغرافي له حوالي ٢٧,١%، وبلغ معامل الاختراق الاستيرادي له حوالي ١٢,٧%، وهو ما يشير إلى زيادة اعتماد مصر على هذا السوق في استيفاء احتياجاتها الاستهلاكية من القمح في الفترة الأخيرة، كما يتضح من معاملات التركز الجغرافي لواردات مصر من القمح من فرنسا أنها قد تزايدت بشكل ملحوظ خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠) حيث بلغت حوالي ٢٠,٢% إلا أنها قد تراجعت في الفترة الأخيرة (٢٠١١- ٢٠١٣) حيث بلغت حوالي ٤,٨%، كما تراجع معامل اختراقها الاستيرادي للسوق المصري من ٩% إلى ٢,٢% خلال نفس الفترتين سالفتا الذكر، كما بلغت قيمة معاملات التركز الجغرافي لواردات مصر من القمح من أوكرانيا حوالي ٥,٦%، ٢,٩%، ٦,٤%، ٣,٦% خلال الفترات الأربعة سالفة الذكر على التوالي، وبلغت قيمة معامل اختراقها الاستيرادي للسوق المصري حوالي ٢,٤%، ١,٢%، ٢,٨%، ١,٧% على الترتيب.

كما تأتي واردات مصر من القمح من كندا في المرتبة قبل الأخيرة من حيث معامل التركز الجغرافي، حيث بلغت قيمة هذا المعامل لها حوالي ٠,٤%، ١,٤%، ١,٧%، ١% خلال فترات الدراسة الأربعة على الترتيب، كما بلغت قيمة معامل اختراقها الاستيرادي حوالي ٠,١٥%، ٠,٦%، ٠,٧%، ٠,٥% وهو ما يشير إلى ضعف اعتماد مصر على السوق الكندي في استيفاء احتياجاتها الاستهلاكية من القمح.

تقدير الاحتياجات المستقبلية من الواردات المصرية من القمح:

استندت الدراسة في تقديرها للاحتياجات الاستيرادية المستقبلية لمصر من القمح إلى أربعة بدائل على النحو التالي:

البديل الأول:

وقد افترضت الدراسة فيه ثبات معدل النمو السكاني عند ٢,١% سنويًا مع استمرار الاتجاه العام المتزايد للإنتاج المحلي من القمح في المستقبل، وفقًا للنمط السائد خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، والمقدر معدل نموه بحوالي ٢,٦٣% سنويًا مع افتراض ثبات الاستهلاك الفردي عند متوسطه خلال تلك الفترة، والمقدر بحوالي ١٧٠ كيلو جرام للفرد في السنة، وقد أجري التنبؤ بعدد السكان من المعادلة التالية، (فريد والجوهري ، ٢٠٠٨):

$$Y_t = Y_o (1+ r)^n$$

حيث:

- Y_t = القيمة المتوقعة لعدد السكان في السنة t .
- Y_o = عدد السكان في سنة الأساس.
- r = معدل التزايد السنوي في عدد السكان .

جدول (٨). التوزيع الجغرافي ومعاملات التركز الجغرافي والاختراق الاستيرادي للواردات المصرية من القمح خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٣)

(الكمية بالألف طن)

الدول	٢٠٠٠-٢٠٠٣			٢٠٠٤-٢٠٠٧			٢٠٠٨-٢٠١٠			٢٠١١-٢٠١٣		
	الكمية	معامل التركز%	معامل الاختراق الاستيرادي %	الكمية	معامل التركز%	معامل الاختراق الاستيرادي %	الكمية	معامل التركز%	معامل الاختراق الاستيرادي %	الكمية	معامل التركز%	معامل الاختراق الاستيرادي %
الولايات المتحدة	٢٨٢٨,٩	٥٩,١	٢٥	١٣٩٢	٢٤,٧	١٠,٤	١٠٢٣,٣	١٦,٢	٧,٢	٢٨٩٥	٣٤,٥	١٦,٢
روسيا الاتحادية	٤٤٤,٩	٩,٣	٣,٩	١٧٩٩	٣١,٩	١٣,٤	٢٢٥٣,٢	٣٥,٨	١٥,٩	١٩٤١,٣	٢٣,٢	١٠,٩
الأرجنتين	٦,٢	٠,١	٠,٠٥	٢٢٨	٤	١,٧	٤,٥	٠,٠٧	٠,٠٣	٢٢٧٥,٩	٢٧,١	١٢,٧
فرنسا	٤٨١	١٠,١	٤,٢	٤١٩	٧,٤	٣,١	١٢٧٣,٢	٢٠,٢	٩	٣٩٩,٩	٤,٨	٢,٢
استراليا	٥٥٠,٩	١١,٥	٤,٩	٧٤٢	١٣,١	٥,٥	٣٢٨,١	٥,٢	٢,٣	٣٥٩,٧	٤,٣	٢
أوكرانيا	٢٧٠	٥,٦	٢,٤	١٦٣	٢,٩	١,٢	٤٠٤,٤	٦,٤	٢,٨	٣٠٣,١	٣,٦	١,٧
كندا	١٦,٨	٠,٤	٠,١٥	٧٦,٩	١,٤	٠,٦	١٠٧,٧	١,٧	٠,٧	٨٣,٦	١	٠,٥
دول أخرى	١٨٦,٣	٣,٩	١,٦	٨٢٥,٧	١٤,٦	٦,٢	٩٠٥,٢	١٤,٤	٦,٤	١٢٣,٦	١,٥	٠,٧
الإجمالي	٤٧٨٥	١٠٠	-	٥٦٤٥,٦	١٠٠	-	٦٢٩٩,٦	١٠٠	-	٨٣٨٢,١	١٠٠	-

المصدر: جمعت وحسبت من:

- www.fao.org
- www.comtrade.un.org

- n = عدد السنوات المحصورة بين السنة t وسنة الأساس.

ومن المتوقع بعدد السكان وبمتوسط استهلاك الفرد أمكن حساب الطاقة الاستهلاكية المتوقعة، وتم تقدير الاحتياجات الاستيرادية بالفرق بين الإنتاج والاستهلاك.

البديل الثاني:

وقد افترضت الدراسة فيه ثبات معدل نمو السكان عند ٢,١% وزيادة الإنتاج وفقًا لمعدل نموه خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣) والمقدر بحوالي ٢,٢% سنويًا مع افتراض ثبات الاستهلاك الفردي عند متوسطه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣).

جدول (٩). القيم المتوقعة لفجوة القمح وارداته في مصر وفقًا للبدائل المقترحة

(الوحدة: مليون طن)

البيان/ السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
البديل الأول:						
الإنتاج المحلي	٩,٣١	٩,٥	٩,٦٩	٩,٨٨	١٠,٠٧	١٠,٢٦
الاستهلاك القومي	١٦,٩٣	١٧,٣٨	١٧,٨٢	١٨,٢٧	١٨,٧١	١٩,١٦
الواردات	٧,٦٢	٧,٨٨	٨,١٣	٨,٣٩	٨,٦٤	٨,٩
الاكتفاء الذاتي %	٥٥	٥٤,٧	٥٤,٤	٥٤,١	٥٣,٨	٥٣,٥
البديل الثاني:						
الإنتاج المحلي	٩,٢٤	٩,٤٢	٩,٦٠	٩,٧٧	٩,٩٥	١٠,١٢
الاستهلاك القومي	١٦,٩٣	١٧,٣٨	١٧,٨٢	١٨,٢٧	١٨,٧١	١٩,١٦
الواردات	٧,٦٩	٧,٩٦	٨,٢٢	٨,٥	٨,٧٦	٩,٠٤
الاكتفاء الذاتي %	٥٤,٦	٥٤,٢	٥٣,٩	٥٣,٥	٥٣,٢	٥٢,٨
البديل الثالث:						
الإنتاج المحلي	٩,٢٤	٩,٤٢	٩,٦	٩,٧٧	٩,٩٥	١٠,١٢
الاستهلاك القومي	١٨,٧٦	١٩,٥	٢٠,٢٣	٢٠,٩٧	٢١,٧	٢٢,٤٤
الواردات	٩,٥٢	١٠,٠٨	١٠,٦٣	١١,٢	١١,٧٥	١٢,٣٢
الاكتفاء الذاتي %	٤٩,٣	٤٨,٣	٤٧,٥	٤٦,٦	٤٥,٨	٤٥,١
البديل الرابع:						
الإنتاج المحلي	٩,٢٤	٩,٤٢	٩,٦	٩,٧٧	٩,٩٥	١٠,١٢
الاستهلاك القومي	١٣,١٠	١٣,٣٧	١٣,٦٥	١٣,٩٤	١٤,٢٣	١٤,٥٣
الواردات	٣,٨٦	٣,٩٥	٤,٠٥	٤,١٧	٤,٢٨	٤,٤١
الاكتفاء الذاتي %	٧٠,٥	٧٠,٤	٧٠,٣	٧٠	٦٩,٩	٦٩,٦

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، دراسة الميزان الغذائي، أعداد مختلفة.

البديل الثالث:

وقد افترضت الدراسة فيه ثبات معدل نمو السكان عند ٢,١% وزيادة الإنتاج وفقًا لمعدل نموه خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣) مع افتراض ثبات الاستهلاك الفردي عند متوسطه خلال نفس الفترة والمقدر بحوالي ١٧٩ كيلو جرام للفرد في السنة.

البديل الرابع:

وقد افترضت الدراسة فيه ثبات معدل نمو السكان عند ٢,١% وزيادة الإنتاج، وفقًا لمعدل نموه خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣) ، والمقدر بحوالي ٢,٢% سنويًا مع افتراض خفض استهلاك الفرد إلى ١٥٠ كيلو جرام للفرد في السنة، ويستدل من نتائج التقدير الواردة بجدول (٩) انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي وارتفاع مقدار الواردات بمعدلات طفيفة في البديل الثاني عن البديل الأول، وذلك لانخفاض معدل نمو الإنتاج في الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣) عن نظيره خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) كما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي، وتزايد مقدار الواردات خلال سنوات التقدير في البديل الثالث عن البديلين الأول والثاني، أما البديل الرابع فيتضح منه أن خفض معدل استهلاك الفرد إلى ١٥٠ كيلو جرام في السنة (جمعه، ٢٠١١) ، وهو المعدل الذي يوصي به لاستيفاء احتياجات الفرد الغذائية في مصر، فهو عامل من شأنه زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي إلى حوالي ٧٠% وخفض مقدار الواردات المصرية من القمح بمعدلات كبيرة كما يوضحه جدول (٩).

وسائل تقليل الفجوة الغذائية من القمح وتقليل الواردات المصرية منه:

يمكن تقليل فجوة القمح وتقليل وارداته من خلال مجموعة من السياسات يمكن تقسيمها إلى أربعة محاور رئيسية كما يلي:

أولاً: محور التنمية الأفقية:

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الزيادة السكانية في مصر تتطلب ضرورة تطوير التركيب المحصولي الحالي بما يؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة بالقمح إلى حوالي ٤ مليون فدان عام ٢٠١٧ وإلى حوالي ٥ مليون فدان عام ٢٠٣٠ حيث يحتاج الوفاء باحتياجات الزيادة السكانية السنوية زيادة المساحة المزروعة بالقمح سنويًا بحوالي ١٢٥ ألف فدان، كما يتطلب التوسع بالرقعة المزروعة بالقمح التركيز على التوسع في زراعته في الأراضي الجديدة بجانب الأراضي القديمة (جمعه، ٢٠١١)، حيث يتضح من استعراض الرقعة المزروعة بالقمح انخفاض مساهمة الأراضي الجديدة، حيث لا تمثل المساحة المزروعة بالقمح بها سوى ١٨%، (نشرة الاحصاءات الزراعية ٢٠١٢) فقد من إجمالي الرقعة المزروعة بالقمح، والبالغة نحو ٣,٢ مليون فدان عام ٢٠١٢ مع ضرورة التوسع في استصلاح الأراضي لزيادة الرقعة المزروعة في مصر لاسيما وأن معدلات استصلاح الأراضي قد شهدت تراجعًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ المتوسط السنوي للمساحة المستصلحة في مصر في متوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) حوالي ١٦,٤ ألف فدان، تراجعت إلى حوالي ١,١٤ ألف فدان سنويًا في متوسط الفترة (٢٠٠٧-٢٠١١)، (وزارة التخطيط).

وفيما يتعلق بالتوسع الأفقي في الرقعة المزروعة بالقمح في الأراضي القديمة فإنه يمكن أن يتم من خلال تعديل التركيب المحصولي بحيث يتم التوسع في الرقعة المزروعة بالقمح على حساب الرقعة المزروعة بالبرسيم، حيث أوضحت إحدى الدراسات في هذا المجال عام ٢٠١٤، وجود إسراف في معدلات التغذية على البرسيم وفقًا للتوصيات الفنية للمتخصصين في مجال تغذية الحيوان وأن خفض المساحة المزروعة بالبرسيم بما يتناسب مع زراعة المساحات التي تفي باحتياجات التغذية الحيوانية الموصى بها، واستبدالها بزراعة القمح والمقدرة بنحو ٣٠% من المساحة المزروعة بالبرسيم عام ٢٠١٢م حيث تمثل تلك النسبة حوالي ٤٣٦ ألف فدان وفقًا للمساحة المزروعة

بالبرسيم، وأن استبدال تلك النسبة بزراعة القمح بدلاً من البرسيم سيترتب عليه زيادة إنتاج القمح بنحو ١,٢١ مليون طن، تؤدي إلى تقليل الواردات من القمح بنحو ١٤,٧% وفقًا لبيانات عام ٢٠١٢ ومن جانب آخر تؤدي إلى زيادة تبن القمح اللازم لتغذية الحيوانات المزرعية، بالإضافة إلى تحقيق وفر في كمية مياه الري في ضوء الاحتياجات المائية للمحصولين يقدر بنحو ٧١٥ مليون متر مكعب وهذه الكمية من المياه تكفي لاستصلاح نحو ١١٩,٢٥ ألف فدان من الأراضي الصحراوية (محمد، ٢٠١٤).

ثانيًا: محور التنمية الرأسية:

وتتمثل برامج التنمية الرأسية لمحصول القمح في تطبيقات كل من التكنولوجي، والتكنولوجي الحيوي، ففيما يتعلق بالتكنولوجي الميكانيكي والمتمثل في ميكنة العمليات المزرعية للمحصول من حرث تحت التربة وتسوية بالليزر والزراعة والحصاد الآلي فتشير الدراسات الاقتصادية في هذا المجال إلى ضعف تنفيذ تلك العمليات على محصول القمح رغم آثارها الاقتصادية في زيادة الإنتاجية الغذائي، وهو ما يتطلب العمل على التوسع في إجراء تلك العمليات في محصول القمح (السعدني وآخرون ، ٢٠١١).

وفيما يتعلق بتطبيقات التكنولوجي الحيوي والمتمثل في إحلال الأصناف الحديثة من القمح عالية الإنتاجية محل الأصناف التقليدية منخفضة الإنتاجية، حيث يتضح من استعراض التركيب الصنفي للقمح عام ٢٠١١ أن مساحة الأصناف التقليدية منخفضة الإنتاجية والمتمثلة في الصنف جيزة (١٥٥)، والصنف جيزة (١٦٤)، والصنف جيزة ، والصنف جيزة (١٦٨)، والصنف جيزة (١٦٠)، والصنف بلدي ويبلغ إجمالي المساحة المزروعة بها مجتمعة حوالي ٨٠٧,٨ ألف فدان تمثل حوالي ٢٦,٥% من إجمالي مساحة القمح، كما أن متوسط إنتاجية تلك الأصناف والمقدر بحوالي ١٥,٧٦ إردب للفدان ينخفض عن إنتاجية الأصناف المستحدثة عالية الإنتاجية والبالغ متوسط إنتاجيتها مجتمعة لأربعة عشر صنفًا حوالي ١٨,٩٤ إردب للفدان والمتمثلة في أصناف سخا ٩٣، سخا ٩٤، سخا ٦٩، جميزة ٩، جميزة ١٠، جميزة ٧، جميزة ٣، سدس ١، سدس ١٢ ، سدس ٦، بني سويف ١، بني سويف ٥، بني سويف ٤، بني سويف ٣ ومن ثم فان إحلال تلك الأصناف الأخيرة محل الأصناف التقليدية منخفضة الإنتاج من شأنه زيادة الطاقة الإنتاجية من القمح حيث تتفوق الأصناف المستحدثة عن الأصناف التقليدية في الإنتاجية بحوالي ٢٠,٢٥%، (نشرة الاحصاءات الزراعية ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي).

ثالثًا: محور ترشيد الاستهلاك والحد من الفاقد:

يتضح من استعراض متوسط نصيب الفرد في مصر من القمح أنه يبلغ في متوسط الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣) حوالي ١٧٩ كيلو جرام للفرد في السنة، في حين بلغ نظيره العالمي خلال نفس الفترة حوالي ٧١ كيلو جرام وهو ما يشير إلى أن متوسط استهلاك الفرد في مصر من القمح يفوق المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد على مستوى العالم بحوالي ١٤٦%، (www,compas,gov,eg)، ويعزى ذلك إلى انخفاض سعر رغيف الخبز المدعم وتدني مواصفات تصنيع الخبز مما يؤدي إلى زيادة نسبة الفاقد منه، وكذلك توجيه شطر منه ليس بقليل لتغذية الحيوانات والطيور، وهو ما يتطلب إعادة النظر في منظومة دعم الخبز، ولعل ما تم إجراؤه مؤخرًا من صرف مقابل نقدي يتم صرفه في صورة سلع غذائية أخرى عن حصة الخبز التي لم يحصل عليها أصحابها قد تؤدي إلى ترشيد استهلاك الخبز المدعم مما يؤدي على تقليل الواردات منه، ومن جانب آخر فإن تقليل الفاقد في مراحل الإنتاج والتسويق والتصنيع من العوامل التي تؤدي إلى تقليل فجوة القمح، وتقليل الواردات المصرية منه لاسيما وأن فاقد القمح في مراحل الحصاد والدراس والنقل والتخزين يقدر بنحو ١١% من إجمالي القمح المستهلك، وأن فاقد الدقيق أثناء عملية الطحين والتعبئة والشحن والنقل للمخابز يقدر بنحو ٨,١٨% من الكمية المستهلكة، وأن فاقد الخبز نتيجة سوء التصنيع مما يؤدي إلى استخدامه كعلف حيواني يقدر بنحو ١١,٧%، (بخيت، ٢٠١٣).

رابعًا: نسب الاستخراج والخلط في تصنيع الخبز:

يمكن العمل على تقليل الواردات المصرية من القمح عن طريق زيادة نسبة الاستخراج وهي عبارة عن النسبة بين كمية الدقيق المتحصل عليها أو المستخرج منها الدقيق، ويمكن توفير أكثر من ١٠% من القمح المستخدم في صناعة الخبز بإنتاج رغيف خبز من دقيق ٩٣,٣% نسبة استخراج أي الدقيق المنزوع منه النخالة بنسبة ٦,٧% من كمية الدقيق وهو أكثر فائدة لصحة الإنسان من الدقيق الذي نسبة استخراجه ٨٢% المستخدم الآن، هذا بالإضافة إلى التوسع في خلط دقيق القمح بدقيق الذرة بنسبة ٨٠% دقيق قمح إلى ١٠-٢٠% دقيق ذرة، (بخيت ٢٠١٣) .

المراجع :

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، **نشرة التجارة الخارجية**، أعداد مختلفة .

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، **نشرة الاستهلاك**، أعداد مختلفة .

السعدني، مصطفى محمد . وآخرون. ديسمبر ٢٠١١. دراسة اقتصادية لاستخدام التكنولوجي الميكانيكي في إنتاج بعض محاصيل الحبوب، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الحادي والعشرون، العدد الرابع .

الشاطر. أميرة أحمد وأمل كامل عيد. ديسمبر ٢٠١٣. دراسة للصادرات المصرية من الكتان، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٢٣، العدد الرابع .

بخيت، محمد أحمد. مارس ٢٠١٣. دراسة تحليلية لتأثير الفاقد على الاستهلاك القومي والفردي من القمح في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول .

جمعة، عبد السلام أحمد ، ديسمبر٢٠١١. خطة تنمية محصول القمح في إطار إستراتيجية التكامل بين مجموعة الحبوب الرئيسية ٢٠١٠/٢٠١٢، المؤتمر التاسع عشر للاقتصاديين الزراعيين .

عبد الحفيظ، رامي أحمد وجلال عبد الفتاح الصغير عويضة، ديسمبر٢٠١٣. أثر سياسة التحرر الاقتصادي على مكانة الحبوب وأهم محاصيلها في التركيب المحصولي في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع .

عبد الراضي، هنادي مصطفى. أكتوبر ٢٠٠٨. أهم العوامل المؤثرة على اتجاهات الأسعار العالمية للحبوب، المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين الزراعيين .

فريد، ثريا صادق ومصطفى سيد الجوهري. يونيو٢٠٠٨. دراسة تحليلية اقتصادية للواردات المصرية من القمح في ظل المتغيرات العالمية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني .

محمد، عفاف عبد المنعم . سبتمبر٢٠١٤. دراسة اقتصادية لأثر التوسع في مساحة القمح على حساب مساحة البرسيم، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد (٥)، العدد (٩) .

ملوك، ألفت علي.سبتمبر٢٠١٤. الاتجاهات البحثية الحديثة في مجال التجارة الخارجية الزراعية، بحث مرجعي مقدم للجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية .

وزارة التخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، أعداد مختلفة .

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، **نشرة الإحصاءات الزراعية**، أعداد مختلفة .

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، **نشرة الميزان الغذائي**، أعداد مختلفة .

- www.comtrade.un.org
- www.fao.org
- www.compas.gov.eg.

Demand for Egyptian Wheat Imports

Gaber Abdel Atty Mohamed
Department of economic, extension, and rural development
Faculty of Agriculture – Damanhur university

ABSTRACT: The research problem is an imbalance in the relationship of consumer productivity of wheat in Egypt, and the consequent increase in the imports of it by about 4,89 million tons, worth about $ 712,33 million in 2000 to about 12,25 million tons, worth about $ 4951 million in 2013.

It is clear from the study that the international wheat market dominated by oligopolistic behavior, and the most important wheat producing countries in the world are China relative importance of 17,29% of the total wheat production in the world in the average period (2009-2013), followed by India at about 12,8%, the United States of America about 8,6%, and the Russian Federation by about 7,3%, and France by about 5,6%, and Canada by about 4,1%, followed by Pakistan, Turkey, Australia, Ukraine, Kazakhstan, and Argentina by about 3,52%, 3%, 2,89%, 2,15%, 1,66%, respectively , then Egypt comes in thirteenth place by 1,24% relative importance in terms of the production of wheat in the world, and despite the rise in the relative importance of both China and India in wheat production but for them it is not a relative importance in the foreword.

It turns out that the most important countries for imported wheat is Egypt relative about 6,3% of the amount of global exports of wheat importance followed by: Italy, Algeria, Brazil, Indonesia, Japan, Spain, the Netherlands, Korea, Nigeria, Turkey, Germany, Belgium, Iran, the relative importance of Mexico amounted to about: 4,5%, 4,4%, 4,2% 0,4%, 3,8%, 3,5%, 3,3%, 2,9%, 2,8%, 2,7%, 2,6% of total world imports of wheat in the average period (2009- 2013).

As shown by the results to estimate the total demand function on Egyptian imports of wheat during the period (1995-2013) and that the dollar exchange rate of the Egyptian pound population is the most important variables influencing the quantity of imports, it was found to estimate the elasticity coefficients of those variables that change the amount of 10% an increase in the population result in increasing the amount of wheat imports by about 26,7% and that the increase in Egyptian pound dollar exchange rate by 10% resulting in reduced amount of imports of wheat by about 1,9%.

With respect to the estimation of future needs of Egypt's imports of wheat, the study showed that the alternative, which can lead to reduce the volume of imports in the future is a variant in which the study is supposed to reduce the average per capita consumption of wheat to about 150 kg per year under the assumption the stability of production growth rates and consumption as it is during the period (2003-2013), reaching self-sufficiency rate under this alternative to about 70% during the assumptions for future years until 2020, and that the quantity of imports will drop to about 4 million tons per year.